## موقف أهل السنة والجماعة من الروافض والنواصب ومروياتهم في الصحابة

**قال المؤلف -رحمه الله تعالى-:**

(وَيَتبَرَّؤُونَ مِنْ طَرِيقَةِ الرَّوَافِضِ الَّذِينَ يُبْغِضُونَ الصَّحَابَةَ وَيَسُبُّونَهُمْ. وَمِنْ طَرِيقَةِ النَّوَاصِبِ الَّذِينَ يُؤْذُونَ أَهْلَ الْبَيْتِ بِقَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ.

وَيُمْسِكُونَ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ، وَيَقُولُونَ: إنَّ هَذِهِ الآثَارَ الْمَرْوِيَّةَ فِي مَسَاوِيهِمْ مِنْهَا مَا هُوَ كَذِبٌ، وَمِنْهَا مَا قَدْ زِيدَ فِيهِ وَنُقِصَ وَغُيِّرَ عَنْ وَجْهِهِ، وَالصَّحِيحُ مِنْهُ هُمْ فِيهِ مَعْذُورُونَ: إمَّا مُجْتَهِدُونَ مُصِيبُونَ، وَإِمَّا مُجْتَهِدُونَ مُخْطِئُونَ. وَهُم مَّعَ ذَلِكَ لاَ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مَعْصُومٌ عَنْ كَبَائِرِ الإِثْمِ وَصَغَائِرِهِ؛ بَلْ تَجُوزُ عَلَيْهِمُ الذُّنُوبُ فِي الْجُمْلَةِ .وَلَهُم مِّنَ السَّوَابِقِ وَالْفَضَائِلِ مَا يُوجِبُ مَغْفِرَةَ مَا يَصْدُرُ مِنْهُمْ ـ إنْ صَدَرَ ـ، حَتَّى إنَّهُمْ يُغْفَرُ لَهُم مِّنَ السَّيِّئَاتِ مَا لاَ يُغْفَرُ لِمَنْ بَعْدَهُمْ؛ لأَنَّ لَهُم مِّنَ الْحَسَنَاتِ الَّتِي تَمْحُو السَّيِّئَاتِ مَا لَيْسَ لِمَنْ بَعْدَهُمْ. وَقَدْ ثَبتَ بِقَوْلِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُمْ خَيْرُ الْقُرُونِ، وَأَنَّ الْمُدَّ مِنْ أَحَدِهِمْ إذَا تَصَدَّقَ بِهِ كَانَ أَفْضَلَ مِنْ جَبَلِ أُحُدٍ ذَهَبًا مِمَّن بَعْدَهُمْ. ثُمَّ إذَا كَانَ قَدْ صَدَرَ مِنْ أَحَدِهِمْ ذَنْبٌ؛ فَيَكُونُ قَدْ تَابَ مِنْهُ، أَوْ أَتَى بِحَسَنَاتٍ تَمْحُوهُ، أَو غُفِرَ لَهُ؛ بِفَضْلِ سَابِقَتِهِ، أَوْ بِشَفَاعَةِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم الَّذِينَ هُمْ أَحَقُّ النَّاسِ بِشَفَاعَتِهِ، أَوْ ابْتُلِيَ بِبَلاَءٍ فِي الدُّنْيَا كُفِّرَ بِهِ عَنْهُ. فَإِذَا كَانَ هَذَا فِي الذُّنُوبِ الْمُحَقَّقَةِ؛ فَكَيْفَ الأُمُورُ الَّتِي كَانُوا فِيهَا مُجْتَهِدِينَ: إنْ أَصَابُوا؛ فَلَهُمْ أَجْرَانِ، وَإِنْ أَخْطَأُوا؛ فَلَهُمْ أَجْرٌ وَاحِدٌ، وَالْخَطَأُ مغْفُورٌ. ثُمَّ الْقَدْرَ الَّذِي يُنْكَرُ مِنْ فِعْلِهِمْ قَلِيلٌ نَزْرٌ مَغْمُورٌ فِي جَنْبِ فَضَائِلِ الْقَوْمِ وَمَحَاسِنِهِمْ؛ مِنَ الإِيمَانِ بِاللهِ، وَرَسُولِهِ، وَالْجِهَادِ فِي سَبِيلِهِ، وَالْهِجْرَةِ، وَالنُّصْرَةِ، وَالْعِلْمِ النَّافِعِ، وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ. وَمَن نَّظَرَ فِي سِيرَةِ الْقَوْمِ بِعِلْمٍ وَبَصِيرَةٍ، وَمَا مَنَّ اللهُ عَلَيْهِم بِهِ مِنَ الْفَضَائِلِ؛ عَلِمَ يَقِينًا أَنَّهُمْ خَيْرُ الْخَلْقِ بَعْدَ الأَنْبِيَاءِ؛ لاَ كَانَ وَلاَ يَكُونُ مِثْلُهُمْ، وَأَنَّهُمُ الصَّفْوَةُ مِنْ قُرُونِ هَذِهِ الأُمَّةِ الَّتِي هِيَ خَيْرُ الأُمَمِ وَأَكْرَمُهَا عَلَى اللهِ تَعَالَى).

(الشرح)

**قوله:** (وَيَتبَرّءُونَ مِنْ طَرِيقَةِ الرَّوَافِضِ الَّذِينَ يُبْغِضُونَ الصَّحَابَةَ وَيَسُبُّونَهُمْ. وَطَرِيقَةِ النَّوَاصِبِ الَّذِينَ يُؤْذُونَ أَهْلَ الْبَيْتِ بِقَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ): **المخالفون لأهل السنة والجماعة في باب الصحابة طائفتان:**

**إحداهما: الروافض:** وسبب تسميتهم بذلك، ما ذكره عبد القاهر البغدادي، وغيره، قال: (وَكَانَ زيد بْن عَليّ قد بَايعه على إِمَامَته خَمْسَة عشر ألف رجل، من أهل الْكُوفَة، وَخرج بهم على والى الْعرَاق، وَهُوَ يُوسُف بن عمر الثقفي، عَامل هِشَام بن عبد الْملك على الْعِرَاقيين، فَلَمَّا استْمرّ الْقِتَال، بَينه وَبَين

يُوسُف بن عمر الثقفي، قَالُوا لَهُ: إنا ننصرك على أعدائك بعد أَن تخبرنا برَأْيك فِي أبي بكر وَعمر، اللّذين ظلما جدك عليّ بن أبي طَالب! فَقَالَ زيد: إِنِّي لَا أَقُول فيهمَا إِلَّا خيرًا، وَمَا سَمِعت أبي يَقُول فيهمَا إلا خيرًا، وإنما خرجت على بنى أمية، الّذين قَاتلُوا جدي الْحُسَيْن، وأغاروا على الْمَدِينَة يَوْم الْحرّة، ثمّ رموا بَيْت الله بِحجر المنجنيق وَالنّار. ففارقوه عِنْد ذَلِك، حَتّى قَالَ لَهُم: رفضتموني! وَمن يَوْمئِذٍ سموا "رافضة")[1].

وهذا هو الاسم الذي ينبغي أن يدمغوا به، عليهم من الله ما يستحقون، فلا والله، ما هم بشيعة؛ لأن الشيعة تعني التشيع، والمناصرة، وهم في الواقع أول من خذل علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، وأبناءه من بعده، وإن ادّعوا، زورًا وبهتانًا، أنهم أهل نصرته؛ بل إنهم خذلوا آل البيت جميعًا، بعد أن جروهم إلى المآزق، فنتج قتلهم وأذيتهم، ولا زالوا -إلى يومنا هذا-يدّعون الدعاوى العريضة، ويزعمون محبة أهل البيت، ويصورون لأتباعهم أن أهل السنة أعداء لأهل البيت، وكذبوا، وخابوا، وخسروا؛ ولذلك فهم أمة مخذولة، لا تقوم لهم قائمة إلا يتبعها سقوط وانهيار، وإذا استطالوا في بعض الأزمنة، ومدوا أذرعتهم إلى بعض بلاد المسلمين، وعاثوا فيها فسادًا، فمآل أمرهم إلى بوار.

وقد وقع لهم في بعض حقب التاريخ استطالة؛ ففي القرن الرابع، الذي يسميه الذهبي: "قرن الرفض"، امتد أثر الرافضة إلى معظم الممالك الإسلامية؛ فتمكن "البويهيون في بغداد، وتسلطوا على خلفاء بني العباس، وتمكن "العبيديون" من حكم المغرب، ومصر، وأطراف الشام، وفلسطين، وتسموا بالفاطميين، وحاشا هذا النسب الشريف من بني عبيد بن ميمون القداح، وكانوا ، كما قال الذهبي، رحمه الله: (كانوا أربعة عشر متخلفًا، لا مستخلفًا)[2]، وتمكن "القرامطة" في الأحساء والبحرين، وتمكن "الصليحيون" في اليمن، وتمكن "الحمدانيون" في حلب وأعمالها، حتى لم يكد يسلم من بلاد الإسلام إلا الشام، والحجاز، ثم إن الله تعالى، بفضله ومنّه وكرمه، قشع هذه الكربة؛ فجاء عماد الدين زنكي، ونور الدين محمود، رحمهما الله، من بلاد الموصل، وجاهدوا الصليبين، وقضوا على الدولة العبيدية الخبيثة، عن طريق صلاح الدين الأيوبي، وجاء "السلاجقة"، من المشرق، فقضوا على "البويهيين"، ودالت دولة "القرامطة" و"الصليحيون"، وعادت أعلام السنة ترفرف على الممالك الإسلامية، وهذا من ابتلاء الله الناس بعضهم ببعض.

وينبغي لطالب العلم أن يقرأ التاريخ؛ لأن في التاريخ عبرة ومنهاج، ودروس وعظات، فيما جرى في مطاويه من هؤلاء الأدعياء، الذين هم في حقيقتهم مجوس حاقدون على الإسلام وأهله، موتورون من

---

[1] الفرق بين الفرق: (ص: ٢٥).

[2] تاريخ الإسلام، للذهبي: (٣٦٧/١٢).

إطفاء نار المجوسية والكسروية؛ ركبوا موجة التشيع ليموِّهوا على السذج والبسطاء بمحبة أهل بيت رسول، الله صلى الله عليه وسلم، وفي هذه الأزمنة ركبوا الموجة السياسية، والتظاهر بالعداء لأمريكا وإسرائيل، إلى غير ذلك من الجعجعة، وهم أولياء لهم، وصِلاتهم حميمة، وثيقة بكل من تظاهروا بعداوتهم، لكنهم يذرون الرماد في العيون، كما يقال، ليبدو وكأنهم أوصياء على قضايا الأمة، والذب عن فلسطين، والمسجد الأقصى! وليس لهم في ذلك إلا الدعاوى العريضة، وإثارة الفتن، والشغب، والاحتراب في أنحاء البلاد الإسلامية، وحسبك ما فعلوه بالشام، وأهلها، شاهدًا صارخًا، ودليلًا دامغًا على شؤمهم على أهل الإسلام؛ فإلى الله المشتكى.

**الثانية: النواصب:** جمع ناصب، وهو من ناصب أهل بيت رسول، الله صلى الله عليه وسلم، العداء بقول أو عمل، والمقصود بهم الخوارج؛ فإنهم خرجوا في زمن عليّ، رضي الله عنه، وكفروه، بدعوى أنه حكم الرجال في كتاب الله، وكفروا أهل الجمل، وأهل صفين، وطلبوا من عليّ، رضي الله عنه، أن يجدد إسلامه! وجرى بينهم وبين عليّ، رضي الله عنه، والصحابة، وقائع سبق ذكرها.

فأهل السنة والجماعة يبرؤون من هؤلاء وهؤلاء، وهم وسط بينهم كما تقدم.

وقد احتملت كتب التواريخ جملة من الأخبار المتعلقة بالفتنة بين الصحابة؛ فبين المصنف الطريقة المنصفة، العادلة، المقنعة، تجاه الآثار المروية في مساوئ بعضهم:

**قوله: (وَيُمْسِكُونَ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ):** كان الصحابة، رضوان الله عليهم، يدًا واحدة، وجبهة واحدة، زمن النبي، صلى الله عليه وسلم، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، ثم وقعت الفتنة زمن عليٍّ، رضي الله عنه؛ فلا يتوهم متوهم أن الشجار واقع بين عامة الصحابة، كلا؛ إنما وقع بين أفراد منهم؛ ابتلوا بهذه الفتنة، وهم: عليّ، رضي الله عنه، ومن معه، ومعاوية، رضي الله عنه، ومن معه، وطلحة والزبير وعائشة، رضي الله عنهم، ومن معهم. وأما عامتهم فسلِموا وعوفوا من هذا الأمر، وكثير منهم ماتوا أو استشهدوا في الفتوح، قبل ذلك، وكثير ممن عاصر الفتنة، بل أكثرهم، اعتزل الفتنة.

فالواجب في هذا المقام الإمساك عما شجر بينهم؛ قِيلَ لِعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: مَا تَقُولُ فِي أَهْلِ صِفِّينَ. قَالَ: (تِلْكَ دِمَاءٌ طَهَّرَ اللَّهُ يَدَيَّ مِنْهَا، فَلَا أُحِبُّ أَنْ أَخْضِبَ لِسَانِي فِيهَا)[1]؛ ومعنى ذلك أن لا يفتتح الإنسان الحديث فيما شجر بين الصحابة، في الدروس والمحاضرات والمجالس، لأن من خاض في هذه الأخبار قد يلحقه شيءٌ من وحر الصدور والنقمة، وينقدح في خاطره معنىً فاسد؛ هو في عافية منه. لكن لو انتصب من يقع في الصحابة، وينال منهم، تعيّن حينئذٍ الدفع عنهم، والذب عن

---

[1] حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: (٩/ ١١٤).

عرضهم، كما فعل ابن العربي المالكي، رحمه الله، في كتابه "العواصم من القواصم"، فحرر مواقف الصحابة، رضوان الله عليهم، وأجاب عنها بجوابٍ سديدٍ.

**قوله:** (وَيَقُولُونَ: إِنَّ هَذِهِ الآثَارَ الْمَرْوِيَّةَ فِي مَسَاوِيهِمْ مِنْهَا مَا هُوَ كَذِبٌ، وَمِنْهَا مَا قَدْ زِيدَ فِيهِ وَنُقِصَ وَغُيِّرَ عَنْ وَجْهِهِ، وَالصَّحِيحُ مِنْهُ هُمْ فِيهِ مَعْذُورُونَ: إِمَّا مُجْتَهِدُونَ مُصِيبُونَ، وَإِمَّا مُجْتَهِدُونَ مُخْطِئُونَ.)؛ يوجد ركام من المرويات، دسها الروافض في كتب التاريخ، ومن أشهر هؤلاء الروافض، الذين ضخوا هذه المرويات المكذوبة: أبو مخنف، لوط بن يحيى الغامدي الكوفي، قال عنه الذهبي: "تالف لا يوثق به"[1]، **وقد جعلها المصنف ثلاثة أصناف:**

١-(مَا هُوَ كَذِبٌ): الكذب: مخالفة الخبر للواقع، يعني أنها مصنوعة موضوعة، وهذا أسهل ما يكون على الروافض؛ فإنهم أكذب أهل الأهواء، كما قال الإمام الشافعي -رحمه الله-: (ما رأيت من أهل الأهواء أكذب على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، من الرافضة)[2].

٢- (وَمِنْهَا مَا قَدْ زِيدَ فِيهِ وَنُقِصَ وَغُيِّرَ عَنْ وَجْهِهِ): أي أنه يوجد أصل لهذا الخبر، لكنه تعرض للتحريف؛ إما بزيادة، أو نقصان، أو تغيير؛ فلا ريب أنه قد وقعت حادثة الجمل، وصفين، والتحكيم، بل وأخبر النبي، صلى الله عليه وسلم، أنها ستقع، ويعمد بعض الناس، بدافع الغيرة أو الحمية، إلى إنكار وقوعها، ويزعم أنها: (أباطيل يجب أن تمحى من التاريخ)! ولا ريب أنه ذلك مغالطة؛ بل قد وقعت قطعًا، ابتلاءً من الله تعالى، لحكمة بالغة، وقد حفظت الأمة منها الدروس النافعة؛ لكن وقع في حكايتها زيادة، ونقصان، وتحريف، أخرجها عن سياقها الصحيح.

٣- (وَالصَّحِيحُ مِنْهُ): هذا هو القسم الثالث من المرويات، ووقع في بعض النسخ: (وَعَامَّةُ الصَّحِيحُ مِنْهُ)، وهذا يدل على إنصاف المصنف، **وقد أجاب عن هذا القسم بأجوبة لائقة:**

١- (هُمْ فِيهِ مَعْذُورُونَ؛ إِمَّا مُجْتَهِدُونَ مُصِيبُونَ، وَإِمَّا مُجْتَهِدُونَ مُخْطِئُونَ)، يعني: أن ذلك صدر منهم عن اجتهاد، وبيان ذلك، أنه لما قتل عثمان، رضي الله عنه، وبايع الصحابة عليًا، رضي الله عنه، رأى أن من أولى الأولويات أن يجمع كلمة المسلمين، وأن يبايعه العمال على الأمصار، ويدخلوا في الطاعة، وكان معاوية، رضي الله عنه، في الشام، فأخذته الغيرة والحمية؛ لما جرى لأمير المؤمنين عثمان، رضي الله عنه، وكان معاوية، رضي الله عنه، من أولياء الدم؛ لأنه من بني عبد شمس؛ فأبى الدخول في البيعة، حتى يقتص من قتلة عثمان، وجرى بينهما مكاتبات، ورأى علي، رضي الله عنه، أن

---

[1] ميزان الاعتدال: (٣/ ٤١٩).

[2] أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى: (٢/٥٤٥)، واللالكائي في شرح السنة: (٨/١٤٥٧).

عليه الدخول في البيعة؛ كسائر المسلمين، ثم بعد أن يستتب الأمر يتتبع الجناة، ويقيم الحد. لكن الأمر عَظُم على معاوية ومن معه؛ فأبوا أن يدخلوا في بيعته، ونقل علي، رضي الله عنه، مقر الخلافة من المدينة إلى الكوفة في العراق، ولما احتدم الخلاف بين أهل العراق، وأهل الشام، رأى طلحة والزبير، ومعهم عائشة، رضي الله عنهم أجمعين، أن هذا الخلاف لا ينتهي إلا أن يبايع المسلمون خليفة سوى عليّ ومعاوية؛ فخرجوا في جمع كثيف نحو العراق، لكي يكون ذلك أدعى لحصول مقصودهم، فلما بلغوا موضعًا في الطريق، سعى المحرضون إلى إثارة الحرب بين العسكرين؛ فوقعت "وقعة الجمل"؛ فكان ذلك عن اجتهاد، ورغبة في الإصلاح، والمجتهد لا يخلو من حالين، كما قال النبي، صلى الله عليه وسلم: (إِذَا حَكَمَ الحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ)[1]، فالأجران: أجر الاجتهاد، وأجر الإصابة، والأجر الواحد: أجر الاجتهاد.

٢- **(وَهُم مَّعَ ذَلِكَ لاَ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مَعْصُومٌ عَنْ كَبَائِرِ الإِثْمِ وَصَغَائِرِهِ بَلْ تَجُوزُ عَلَيْهِمُ الذُّنُوبُ فِي الْجُمْلَةِ)**، يعني: أنهم بشر خطاؤون؛ ليسوا معصومين، ومن تتبع السيرة النبوية، والسنة النبوية، يجد أنه قد وقع لبعض الصحابة أمور تستدرك.

٣- **(وَلَهُم مِّنَ السَّوَابِقِ وَالْفَضَائِلِ مَا يُوجِبُ مَغْفِرَةَ مَا صَدَرَ مِنْهُمْ ـ إِنْ صَدَرَ، حَتَّى إِنَّهُ يُغْفَرُ لَهُم مِّنَ السَّيِّئَاتِ مَا لاَ يُغْفَرُ لِمَنْ بَعْدَهُمْ؛ لأَنَّ لَهُم مِّنَ الْحَسَنَاتِ الَّتِي تَمْحُو السَّيِّئَاتِ مَا لَيْسَ لِمَنْ بَعْدَهُمْ)**: قال الله تعالى: {إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ} [هود: ١١٤]، فحسناتهم، رضوان الله عليهم؛ من الهجرة، والنصرة، والجهاد، والعلم، والعمل، عظيمة، ماحية للسيئات، مذهبة لآثارها، على فرض صدورها.

٤- **(وَقَدْ ثَبَتَ بِقَوْلِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُمْ خَيْرُ الْقُرُونِ)**: قال صلى الله عليه وسلم: (خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ)[2]، وحسبك بهذه التزكية النبوية، فإنها تطُمُّ جميع المثالب المزعومة.

٥- **(وَأَنَّ الْمُدَّ مِنْ أَحَدِهِمْ إِذَا تَصَدَّقَ بِهِ كَانَ أَفْضَلَ مِنْ جَبَلِ أُحُدٍ ذَهَبًا مِمَّن بَعْدَهُمْ)**: فهذا التضعيف العظيم للحسنات، الذي اختصوا به، تتضاءل عنده السيئات.

٦- **(ثُمَّ إِذَا كَانَ قَدْ صَدَرَ مِنْ أَحَدِهِمْ ذَنْبٌ؛ فَيَكُونُ قَدْ تَابَ مِنْهُ، أَوْ أَتَى بِحَسَنَاتٍ تَمْحُوهُ، أَو غُفِرَ لَهُ؛ بِفَضْلِ سَابِقَتِهِ، أَوْ بِشَفَاعَةِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم الَّذِين هُمْ أَحَقُّ النَّاسِ بِشَفَاعَتِهِ، أَوْ ابْتُلِيَ بِبَلاَءٍ فِي الدُّنْيَا كُفِّرَ بِهِ عَنْهُ)**: هذه خمسة أنواع من المكفرات، للصحابة الكرام منها النصيب الأوفر،

---

[1] أخرجه البخاري: برقم (٧٣٥٢)، ومسلم: رقم (١٧١٦).

[2] أخرجه البخاري: رقم (٢٦٥٢)، ومسلم: رقم (٢٥٣٣).

فلا شك أنهم أسعد الناس بهذه المكفرات: من التوبة والاستغفار، والحسنات الماحية، ومغفرة أرحم الراحمين، والسابقة في الدين، وشفاعة سيد المرسلين، الذين هم أحق الناس بها، والبلاء الدنيوي؛ بمرض، أو همٍ، أو غمٍ، أو غير ذلك، فكل هذه المكفرات تقضي على المساوئ المدّعاة.

**قوله:** (فَإِذَا كَانَ هَذَا فِي الذُّنُوبِ الْمُحَقَّقَةِ؛ فَكَيْفَ فِي الأُمُورُ الَّتِي كَانُوا فِيهَا مُجْتَهِدِينَ إِنْ أَصَابُوا؛ فَلَهُمْ أَجْرَانِ، وَإِنْ أَخْطَأُوا؛ فَلَهُمْ أَجْرٌ وَاحِدٌ، وَالْخَطَأُ مغْفُورٌ): وقد تقدم بيان وجه اجتهادهم، وتراوحهم بين الأجر، والأجرين.

**قوله:** (ثم الْقَدْرَ الَّذِي يُنْكَرُ مِنْ فِعْلِ بَعْضِهِمْ قَلِيلٌ نَزْرٌ مَغْمُورٌ بِجَنْبِ فَضَائِلِ الْقَوْمِ وَمَحَاسِنِهِمْ من الإِيمَانِ بِاللهِ، وَرَسُولِهِ، وَالْجِهَادِ فِي سَبِيلِهِ، وَالْهِجْرَةِ، وَالنُّصْرَةِ، وَالْعِلْمِ النَّافِعِ، وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ)، أي على تقدير ثبوتها، فإنها لا تكاد تُذكر؛ فإنها كالنقطة في البحر، وقد أصابوا من هذه الفضائل الحظ الأوفر، واختصوا ببعضها، دون سائر الأمة.

**قوله:** (وَمَن تَّظَرَ فِي سِيرَةِ الْقَوْمِ بِعِلْمٍ وَبَصِيرَةٍ، وَعَدْلٍ، وَمَا مَنَّ اللهُ عَلَيْهِم بِهِ مِنَ الْفَضَائِلِ؛ عَلِمَ يَقِينًا أَنَّهُمْ خِيْرُ الْخَلْقِ بَعْدَ الأَنْبِيَاءِ؛ لاَ كَانَ وَلا يَكُونُ مِثْلُهُمْ، وَأَنَّهُمُ هُمُ الصَّفْوَةُ مِنْ قُرُونِ هَذِهِ الأُمَّةِ الَّتِي هِيَ خَيْرُ الأُمَمِ وَأَكْرَمُهَا عَلَى اللهِ): هذا هو الواجب نحو أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وعلينا أن نعزز هذا الاعتقاد وننشره بين الناس؛ لأننا في زمنٍ تطاول فيه الأقزام على العظام، وصاروا ينالون منهم؛ فعلينا أن ننشر فضائلهم، ومناقبهم، وسيرهم الحميدة، ونقطع الطريق على هؤلاء البغاة، والمفسدين، من الروافض، وأشباههم.